من موضوعة السلام أكثر تصلباً ووضوحاً. فقد رفض الليكود فكرة الحل الاقليمي، وخاصة ما يتعلق بالضفة الفلسطينية وقطاع غزة وهضبة الجولان السورية. وفي هذا السياق، لا يمكن اعتبار اتفاقيتي كامب ديفيد استثناء في الموقف الاسرائيلي، أو متغيّراً قابلاً للتكرار في المستقبل القريب. فالاعتبارات التي أملت الموقف الاسرائيلي من اتفاقيتي كامب ديفيد، هي اعتبارات صراع مستمر وليست اعتبارات سلام دائم، كما سيتضح في موضعه من البحث.

لقد أحبطت اسرائيل فكرة مؤتمر جنيف، على الرغم مما تضمّنته من احتمالات تسوية مجدية لاسرائيل، على الصعد الأمنية والسياسية والاقتصادية. كما لا تزال تعمل جاهدة للتملص من الدعوة الى مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، في حين تعمل القوى «المعتدلة» فيها على افراغ هذا المؤتمر، في حال عقده، من محتواه السلمي القائم على الالتزام بالقرارات الدولية المتعلقة بالصراع.

واليوم، وبعد مضي عشرين شهراً على انطلاقة الانتفاضة الشعبية الفلسطينية، تبدو اسرائيل، بمزاجها الشعبي، وبقواها السياسية المنظمة، وبنخبتها الحاكمة، أبعد ما تكون من الاستجابة للمتغيرات الداخلية، والدولية، التي أحدثتها الانتفاضة الشعبية. فهي تدير ظهرها لكل مشاريع التسوية التي تقدّم الى اسرائيل، اليوم، ما كانت تعتبره، بالامس القريب، شروطاً ضرورية لتحقيق السلام مع العرب. وينطبق على اسرائيل، الى حد كبير، التشبيه الذي قدمه الصحفي الاسرائيلي، يوئيل ماركوس، الذي كتب مصوراً وضع القوى الاسرائيلية عقب الانتفاضة الفلسطينية وقبيل المعركة الانتخابية للكنيست الثاني عشر: «وسط هذا النشاط كله، تقف اسرائيل كالنصب التذكاري المصنوع من حجر البازلت، الذي لا يتنفس، ولا يسمع، ولا يفكر، وكأن عجلة الزمن قد توقفت عن الحركة»[١١].

لقد ألقت اسرائيل، ولسنوات طويلة، تبعة الفشل في تحقيق السلام في المنطقة على العرب، بذريعة أنهم يرفضون الاعتراف بها، ويعملون على ازالتها عن خارطة المنطقة. وتتردد في الأدبيات السياسية الاسرائيلية مقولة «ان التاريخ السياسي للفلسطينيين هو تاريخ الفرص الضائعة»، اعتماداً على ان الفلسطينيين، والعرب بصورة أعمّ، كانوا يرفضون الحلول المعروضة عليهم، ثمّ ما يلبثون ان يوافقوا عليها، ولكن بعد ان تكون الاحداث قد تجاوزتها.

وعلى الرغم من صحة الادعاء من الناحية الشكلية، الّا ان تاريخ الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وهو تاريخ قريب وشواهده ما زالت ماثلة للعيان، يؤكد ان العرب كانوا يرفضون، في كل مرة، التنازل عن حقوق لهم، لا تملك اسرائيل أية ادعاءات قانونية فيها. فعندما رفض العرب مشروع التقسيم كانوا يملكون، بصورة شرعية وقانونية، ٩٥ بالمئة من اجمالي مساحة فلسطين، وكان مطلوباً منهم ان يتخلوا عن أكثر من نصفها لمستوطنين غرباء، لم يكن قد مضى على وجود اكثرهم في فلسطين عقد من الزمن. ولكن عندما قبل العرب بالتقسيم، بعد حرب العام ١٩٤٨، رفضته اسرائيل وتمسّكت بحدود احتلالها الجديدة. وبعد حرب العام ١٩٦٧، قبل العرب بحدود ١٩٤٩، ولكن موقفهم جوبه، ولا يزال يجابه، بالرفض من الجانب الاسرائيلي، الذي يسعى جاهداً الى التمسّك بحدود الاحتلال الاخير.

وبالمحصلة، فاذا كان العرب، انطلاقاً من عجزهم عن ايقاف تمدّد المشروع الصهيوني، قد «أضاعوا» فرص الاعتراف بالأمر الواقع، منذ الثلاثينات، فان قادة المشروع الصهيوني، ومنذ التاريخ عينه، قد رفضوا، وبوعي كامل، المساومة على تمدد المشروع الصهيوني وتطوره، مقابل السلام مع الفلسطينيين، ومع المحيط العربي. وهكذا، فان تاريخ الصراع، في اختزاله الشديد، ليس تاريخ الفرص الضائعة عربياً، بل هو تاريخ الفرص المرفوضة اسرائيلياً.